نظريتي العامل النحوي والنظم في ميزان النقد العلمي

Theory of the grammatical factor and synthesis in the balance of scientific criticism

بودانة طه الأمين: طالب سنة ثالثة دكتوراه علوم،

تخصص: علوم اللغة، إشراف: أ.د بن علي سليمان،

جامعة الأغواط- الجزائر

ملخص:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تقييم أهم نظريتين درست التركيب اللغوي العربي في التراث، وهما: نظرية العامل النحوي، ونظرية النظم؛ وقد جسدت نظرية العامل النحوي الفكر العلمي الراقي لدى علماء العربية في ميدان التحليل، كما أسهمت - من خلال ما توصلت إليه من قواعد صارمة – في حفظ وصيانة اللسان العربي من اللحن، أما نظرية النظم فقد شكلت قفزة نوعية في الدرس اللغوي العربي؛ إذ نقلته من ميدان التحليل إلى ميدان التركيب؛ فكانت أولى النظريات التي أشارت إلى مفهوم "نحو النص"، من خلال ما طرحته من مفاهيم ترتبط أساسا بالنص كوحدة لغوية متكاملة بديلا عن الجملة، ورغم هذا كله فقد كان لكل من النظريتين بعض العيوب التي لاحظها الباحثون المعاصرون، وسنحاول من خلال هذا البحث اكتشاف الفكر العلمي الراقي لعلماء العربية الذي تجسد من خلال هاتين النظريتين، وفي الوقت ذاته نستفيد من أخطائهم من خلال استعراض الانتقادات التي وُجهت لهم، ومحاولة التعقيب عليها إن استدعى الأمر ذلك.

الكلمات المفتاحية: نظريتي؛ العامل؛ النحوي؛ النظم؛ ميزان؛ النقد؛ العلمي.

Abstract :

We seek through this research to evaluate the two most important theories that studied the arabic linguistic structure in the heritage; the theory of the grammatical factor and the theory of synthesis; the grammatical factor theory embodied the superior scientific thought of the arab scholars in the field of analysis, and the theory of synthesis was a quantum leap in the arabic language lesson, moving it from the field of analysis to the field of composition, and it was the first theory that referred to the concept of "the grammar of the text ", through the concepts that are related mainly to the text as an integral linguistic unit instead of the sentence, and despite all this both theories have some shortcomings observed by contemporary researchers, and we will try through this research to discover the scientific thought of the finest arab scholars embodied through these two theories, while benefiting from their mistakes by reviewing the criticisms directed to them, and try to comment on them if necessary that.

Key words: Theory; the grammatical; factor; synthesis; the balance; scientific; criticism.

أ- نظرية العامل النحوي:

1- نشأة فكرة العامل:

انطلق علماء العربية الأوائل في بحثهم اللغوي من مبدأ التحري والتقصي في الواقع اللغوي؛ وهذا المبدأ يقوم على معاينة الحدث اللغوي، وتعقب الأداء الفعلي للكلام كما هو متداوَل بين أفراد المجتمع الواحد.[1] من هنا كان طبيعيا أن ينقسم أولئك العلماء قسمين: قسم تفرغ لجمع المدوَّنة؛ وهم اللغويون الأوائل – وجلهم من القراء- كأبي عمرو بن العلاء (ت 154ه)، ويونس بن حبيب (ت 182ه)، والنضر بن شميل (ت 203ه)، وأبي زيد الأنصاري (ت 215ه)، وغيرهم. فهؤلاء تقوم دراستهم على الوصف

القائم على الملاحظة المباشرة في الوسط اللغوي، فيمكن لنا أن نقول: إن منهج هؤلاء في الدراسة كان منهجا وصفيا بحتا، ولم يكن منهجا معياريا.

وقسم آخر تفرغ لاستنباط العلل والأحكام من المدوَّنة التي جمعها أصحاب القسم الأول؛ وهم النحاة أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149ه)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه)، وسيبويه (ت 180ه). يقول جلال الدين السيوطي (ت 911ه) مشيرا إلى هذه الثنائية المنهجية:« اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه».[2] والذي يهمنا هنا هو القسم الثاني الذي كان همه أن ينشئ نظاما نحويا له من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن،[3] فاعتمدوا منهجا يقوم على استنباط الأحكام والقواعد من النماذج اللغوية الأكثر استعمالا وتواترا وترك النادر وقليل الاستعمال؛ إذ لا يُعوَّل عليها في وضع الأحكام والقواعد. من هنا كانت النشأة الحقيقية لفكرة العامل النحوي لدى نحاة العربية، وقد كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه) أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وحذا حذوَه عيسى بن عمر الثقفي (ت 149ه)، فأصبح النحو البصري في وقته يدور حول العلة والعامل والقياس، واتسع القول به عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه)، إلى أن اكتمل نضجه على يد سيبويه (ت 180ه)، فكان منهجه في كتابه يقوم أساسا على فكرة العامل.[4]

فبداية من القرن الأول الهجري بدء النحو العربي يحدد لنفسه منهجا خاصا به، ويجرِّد أصولا وقواعد تمثلت في فكرة العامل النحوي؛ هذه الفكرة التي كرَّست المعيارية في النحو العربي منذ بدايته، والتي تجلت في رد بعض ما هو فصيح من كلام العرب الأقحاح بدافع البحث عن الاطراد في القواعد الذي يفرضه المنهج العلمي الصارم؛ فعلى سبيل المثال خطَّأ عيسى بن عمر الثقفي النابغة الذبياني في قوله:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلة ** من الرُّقش في أنيابها السمُّ ناقعُ[5]

إذ تستحق كلمة "ناقع" بحسب القاعدة عنده أن تُنصب على الحال؛ فهذا نموذج حيٌّ يعكس الوجهة المعيارية التي نحاها النحو العربي منذ بداياته الأولى، بسبب سيطرة فكرة العامل على أذهان النحاة الأوائل.

2- مسوِّغات نظرية العامل:

إن أهم ما يميز اللغة العربية هو ظاهرة الإعراب؛ والإعراب في العربية نظام متكامل، حيث تتميز الوظائف التركيبية للكلمات في الجمل بحركات خاصة لا اختلاف فيها ولا اضطراب؛ فقسم من الوظائف النحوية علامته الرفع دائما، وقسم آخر علامته النصب، وآخر علامته الجر، كل ذلك بعلامات محدودة واضحة، وفي أوضاع ثابتة مطردة.[6] فهذا النظام المحكَم للإعراب تعبِّر العربية بعلامات قليلة عن مختلف الوظائف النحوية للكلمات بيسر وسهولة، ويُعد هذا ميزة للعربية لا يشركها فيها غيرها من اللغات سامية كانت أو غير سامية، وقد أدرك علماء العربية منذ القدم هذه المزية، ونوّهوا بها في مؤلفاتهم؛ يقول ابن سلام الجمحي (ت 232هـ):« للعرب في كلامهم علامات لا يشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه؛ منها: تعريف الاسم ب"ال"، وإلزامهم إياه الإعراب في كل وجه رفعا ونصبا وجرا»،[7] ويقول ابن فارس (ت 395هـ):« من العلوم الجليلة التي أُختصت بها العرب: الإعراب؛ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ»،[8] ويقول أيضا:« وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، وهم يعرفون بالحركات وغيرها من المعاني».[9]

ولا شك أن علماء العربية الأوائل قد أدركوا خطورة هذه الظاهرة وصلتها المباشرة بالمعنى، وأن ضياعها والتفريط فيها يؤدي إلى ضياع العربية، ومن ثم ضياع القرآن الكريم، ولذلك كان العرب- كما يقول ابن جني (ت 392هـ)- :« أشد استنكارا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة؛ لأن بعضهم قد يُنطَق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها».[10] ولا أدلّ على هذه الحقيقة من تلك الروايات التي تصور ذلك الفزع الذي انتاب ذوي الشأن فبادروا إلى استنكار ظاهرة اللحن وعلاجها؛ لأنها تهدم أهم خصيصة للعربية، وأهم وسائلها للتفريق بين المعاني وإزالة الغموض واللبس عن الكلام. فقد روى الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) في مستدركه أن رجلا قرأ فلحن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال عليه الصلاة والسلام: { أرشدوا أخاكم}.[11] ورُوي أن أعرابيا سمع

قارئا يقرأ قوله تعالى: ﴿...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[التوبة: 3] بكسر كلمة "رَسُولُهُ"، ففهم منها تبرؤ الله عز وجل من رسوله عليه الصلاة والسلام، فقال:« إن كان الله قد تبرأ من رسوله فأنا أبرأ مما برأ الله منه»، وسمع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه- من يقرأ قوله تعالى: ﴿ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾[الحاقة: 37] بالنصب بدلا من الرفع فوجَّهه.[12]

فكانت ظاهرة الإعراب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعنى أكبر مسوّغ لانشغال النحاة الأوائل بقرينة العلامة الإعرابية على حساب غيرها من القرائن النحوية الأخرى، ومن ثم فلا غرابة أن يُشيَّد النحو العربي في بداياته الأولى على فكرة العامل. والنحاة قد نظروا إلى الإعراب من زاويتين: معنوية وشكلية؛ فعلى الأولى يُعرِّف ابن جني (ت 392هـ) الإعراب بأنه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت:" أكرم سعيدٌ أباه"، و"شكر سعيدًا أبوه"، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستُبِهم أحدهما من صاحبه».[13] وعلى الثانية يحدُّه ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) بقوله: « الإعراب أثر ظاهر أو مقدَّر يجلِّيه العامل في آخر الكلمة»،[14] ويقصد النحاة بالمعاني هنا الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره؛ هذا في الجانب المعنوي للإعراب، أما في جانبه الشكلي فهو ما يطرأ على أواخر ألفاظه من تغيرات في العلامة الإعرابية بفعل العامل النحوي.

وقد نظر النحاة إلى الجملة – وقد كانت مضمار التحليل عندهم- على أنها نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية، وأهم هذه العلاقات علاقة الإسناد التي تُعد نواة الجملة، فلا وجود للجملة إلا بهذه العلاقة، أما الفضلات فعلاقتها بالنواة الإسنادية علاقة متغيِّر بثابت؛[15] ففي قولنا مثلا: "أعطى محمدٌ خالدا كتابا"، فإن مرونة العربية التي سببها ظاهرة الإعراب تسمح لنا أن نقول مثلا:

1- أعطى خالدا كتابا محمدٌ.
2- كتابا أعطى محمدٌ خالدا.
3- أعطى كتابا خالدا محمدٌ.
4- كتابا خالدا أعطى محمدٌ.
5- محمدٌ أعطى خالدا كتابا.

فهذه الجمل وإن كانت تشترك في معنى عام، فإن دلالاتها تختلف حسب السياق الذي يقتضيها؛ فالتغير في بناء الجملة ينتج عنه تغير في المعنى تحكمه علاقة الفضلى بالنواة الإسنادية.

مما سبق نلاحظ أن ظاهرة الإعراب في الجملة العربية تكون استجابة لأحد مؤثرين:

1- مؤثر معنوي؛ يكون فيه الإعراب خاضعا للمعنى خضوعا مطلقا، فيكشف عن الفاعلية، والمفعولية، والهيئة، والعلة، والزمان، والمكان، والتفسير، والتعجب... الخ.

2- مؤثر لفظي؛ يخضع فيه الإعراب للعلاقات اللفظية في التركيب؛[16] وهو ما يُعرف بالنزعة الشكلية في نظام الجملة العربية، ويمكن أن نوضحه من خلال الأمثلة التالية: ففي العبارتين الآتيتين: أ- ما في يدي حيلةٌ.

ب- ما في يدي مِن حيلةٍ.

نجد "حيلة" في العبارتين مسندا إليه، لكنه في الأولى مرفوع، وفي الثانية مجرور؛ وسبب الجر وقوع "مِن" قبله؛ فالرفع والجر في العبارتين منوطان بالشكل اللفظي للتركيب.

وفي قولنا مثلا: أ- ما رأيتُ أحدا.

و: ب- ما رأيت مِن أحدٍ.

نلاحظ أن كلمة "أحد" في العبارتين لها نفس الوظيفة النحوية، ولكنها ترتبط في العبارة الأولى بالفعل "رأيت"، وفي العبارة الثانية بالحرف "مِن"؛ فاختلف الإعراب لاختلاف العلاقة اللفظية في التركيبين مع اختلاف معنى العبارتين.[17]

ومما تظهر فيه هذه النزعة الشكلية التركيبية في نظام الجملة العربية بوضح ما يُعرف عند النحاة بالمجاورة؛ كما في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة: 6]، في قراءة من قرأ: " وَأَرْجُلِكُمْ" بالخفض؛ فمن الوجوه التي خُرِّجت بها هذه القراءة أن كلمة "وَأَرْجُلِكُمْ" جُرَّت تأثرا باللفظ المجرور المجاور لها،[18] ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في عرانين وبله ** كبيرُ أناس في بجادٍ مزمّلِ[19]

وما يُنقل عن العرب من قولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ": ف"مزمّل" و"خرب" كان حقهما الرفع، وإنما جُرا تأثرا باللفظ المجاور المجرور.

وقد كانت هذه السِّمة الشكلية التركيبية في نظام الجملة العربية مسوِّغا للنحاة الأوائل للبحث عن آلية تضبط التغيرات، وتربط مكونات الجملة، وتفسِّر نظامها، وتكشف عن العلاقات بين عناصرها، وما يترتب عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية؛ هذه الآلية هي فكرة "العمل" التي تقوم على ثنائية "العامل" و"المعمول"؛ فالكلمة إذا كانت مستدعية لغيرها كانت عاملة فيها، وإذا كانت مستدعاةً من غيرها كانت معمولة لها حسب اصطلاحهم.[20]

3- حقيقة العامل:

إن العامل عند النحاة الأوائل هو آداة افتراضية تساعد النحوي على اكتشاف الشكل اللفظي الذي تقوم عليه أنحاء اللسان العربي، وبواسطته يمكن تفسير طريقة تشكيل كل التراكيب العربية، وبالتالي يمكن تحريرها في أقيسة أو قوانين قليلة؛ لأن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه النحوي في بحثه هو التمكن من التحكم في العدد الكبير من الوحدات اللغوية، وتصنيفها، ووضع القوانين التي تجري عليها. فهذا الكم الهائل من المدوَّنة اللغوية التي جمعوها يمكن ردّه إلى أصول قليلة؛ هي مدار الكلام والقاسم المشترك بين الناطقين بالعربية، وبها يُفهم كلام الله تعالى، وما سواه من التراث اللغوي العربي المدوَّن.[21] ويمكن أن نفهم فلسفة العامل النحوي بوضوح من خلال تلك المناظرة التي جرت بين أبي عمر الجرمي (ت 225هـ) والفراء (ت 207هـ) حول رافع المبتدأ؛ حيث يرى الجرمي أن رافع المبتدأ هو الابتداء؛ وهو تصور ذهني بدليل أنه لا يُعلَّل ولا يظهر ولا يمكن تمثيله بشيء، فرفض الفراء أن يكون ما هذه صفته عاملا نحويا، فألزمه الجرمي بمفهوم العائد في قولهم مثلا:" زيدٌ ضربته"؛ فاعترف الفراء أن العائد كذلك لا يُعلَّل ولا يظهر ولا يمكن تمثيله بشيء، فهو كذلك تصور ذهني افتراضي صنعه النحوي ليبرهن به على سلامة التركيب في مثل قولهم :" زيدٌ ضربته".[22]

ومن النحاة الذين عمقوا مفهوم العامل، ووسعوا حدوده الإجرائية بشكل كبير، حتى ارتقوا به من مجرد مفهوم عام إلى نظرية يقوم عليها النحو العربي بأكمله صاحبُ شرح الكافية رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ)؛ حيث يقول في تحديد مفهوم العامل النحوي تحت باب: **"العامل؛ به يتقوى المعنى المقتضي للإعراب"**: «... فإن معنى الفاعلية والمفعولية عند النحاة كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافا إليها، كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل؛ فالموجِد - كما ذكرنا-

لهذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم، ولهذا سُميت الآلات عوامل»،[23] وفي هذا الصدد يقول ابن جني (ت 392هـ): « وإنما قال النحويون: "عامل لفظي وعامل معنوي" ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ ك"مررت بزيدٍ"، و"ليت عمرًا قائمٌ"، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: "لفظي" و"معنوي" لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح».[24]

فالنحاة قد نسبوا العمل إلى أمر ظاهر جلي هو العامل بنوعيه اللفظي والمعنوي؛ كي يعين ذلك الباحثَ على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب، وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام؛ حيث يطرد اقتران العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة الانتظام له تقديما، أو تأخيرا، أو ذكرا، أو حذفا؛[25] إذ أن المنهج العلمي الصارم يقتضي أن ينضبط عمل الباحث بصورة مطردة متناسقة، وهكذا نلاحظ أن النحاة قد فصلوا الجانب اللفظي الشكلي الذي كان هو جوهر البحث النحوي في تلك المرحلة التقعيدية عن الجانب الأدائي الاستعمالي للمتكلم الذي له فيه الحرية الواسعة في التعبير عن المعاني؛ وهذا الجانب من الدراسة قد تولاه البلاغيون من خلال تبنيهم للمنهج الوصفي البحت. هذا في القرون الزاهرة، أما في القرون المتأخرة فقد انكمش النحو وانحصر في مناقشة الظواهر الإعرابية؛ وهذا ما نلمسه – مثلا- من خلال تعريف الشريف الجرجاني (ت 816هـ) للعامل؛ فالعامل عنده:«ما أوجب كون آخر الكلمة على نحو مخصوص من الإعراب».[26]

4- <u>نقد نظرية العامل</u>:

وهذا الفكر العلمي الراقي الذي تميز به علماء العربية، والذي أبدع هذه النظرية العريقة- كما استعرضنا ذلك آنفا- لم يسلم من بعض العيوب والنقائص التي لاحظها الباحثون حينما تناولوا هذه النظرية بالدراسة والتمحيص، ويمكن أن نوجز أهم الانتقادات التي وُجهت لنظرية العامل في النقاط التالية:

1- الاختلاف في تعيين العامل: وقع خلاف كبير في تعيين العامل في عدد من الموضوعات النحوية، سواء بين نحاة البصرة والكوفة، أو بين نحاة البيئة الواحدة. ويُرجع بعض الباحثين ذلك الاختلاف إلى انصرافهم عن وصف الظاهرة اللغوية إلى التخيل، والظن، وإعمال الذهن في ترتيب الأدلة العقلية مع إهمال السياق اللغوي؛ فمن ذلك مثلا: اختلافهم في رافع المبتدأ و رافع الخبر؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فقد اختلفوا فيه؛ فذهب بعضهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء. ولا يخلوا الأمر في كل هذه الخلافات من الاستدلال والحجاج العقلي البعيد عن روح اللغة، وقد أثقلت هذه الخلافات الكثيرة كاهل النحو العربي، حتى صارت متاهة لا يؤمل الخروج منها. يقول ابن الأنباري (ت577ه) في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين":« ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيد أخوك"، و"عمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات؛ فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغْتَ أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان تَرْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر؟ فكذلك ههنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسًا على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، و "ظننت" وأخواتها؛ فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك

ههنا. وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر؛ فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه».[27]

2- مناقضة الأصول: لم يجز النحويون تقديم الفاعل على فعله، فإذا تقدم فهو مبتدأ؛ وهذا القول وأمثاله يعارض بعض أصول نظرية العامل ويناقضها، ومن ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ، والمبتدأ هو العامل في الخبر.[28]

3- التقدير والتأويل: لقد اُضطر النحاة في ضوء مقاييس العامل إلى التقدير والتأويل غير المقنع وما ليس للنص به حاجة؛ فمن ذلك مثلا تأويلهم لقول حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ** وليس كل النوى يلقى المساكين[29]

يقول أبو بكر بن السراج (ت 316هـ): « كأنه قال: "وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى"، ولكن هذا المضمر لا يظهر، وأصحابنا يجيزون: "غلامَه كان زيدٌ يضرب"، فينصبون الغلام بِ "يضرب" ويقدمونه؛ لأن كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله».[30] فاُضطر النحاة إلى هذا التقدير والتأويل، رغم ما فيه من تعسف واضح؛ لأنهم يمنعون الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، مع أن هذا التركيب ضعيف لا ضرورة بلاغية له، ولكن لما سيطرت فكرة العمل على أذهانهم كان لا بد لهم من تقدير ضمير شأن لا يظهر أبدا هو اسم "ليس"، ولو أنهم نظروا إلى السياق اللغوي ومرونته التعبيرية لقالوا: إن "ليس" هنا نافية شبيهة ب"لا"، ولا عمل لها، ولانتهى الأمر، دون اللجوء إلى تكلف التقدير والفرضيات الذهنية.

4- التجويز على التقدير والتأويل: كما جوّز الخليل بن أحمد (ت 175هـ) في قول الفرزدق:

فلو كنت ضبيًا عرفت قرابتي ** ولكن زنجيّ عظيم المشافرِ[31]

أن يُقال: "ولكن زنجيا عظيمُ المشافر"؛ على أن يكون خبر "لكن" محذوف تقديره: "لا يعرف قرابتي".[32]

5- التمرينات الذهنية الافتراضية: كسؤال سيبويه (ت 180هـ) للخليل بن أحمد (ت 175هـ) عن رأيه برجل سُمي "أولو" من قوله تعالى:﴿ قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[النمل: 33]، أو سُمي "ذوو" من قولهم: "ذوو عزة"، وكيف يجري إعرابها حسب مواقع الكلام؛ فقال:« أقول: "هذا ذَوون"، و"هذا أُولون"؛ لأني لم أضف، وإنما ذهبت النون في الإضافة».[33]

6- الإعراب اللفظي والمحلي يناقض أصلا من أصول نظرية العامل؛ وهو ألا يعمل عاملان في معمول واحد، كقوله تعالى:﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[الرعد: 43]؛ فاسم الجلالة مجرور بالباء لفظا على أنه اسم مجرور، مرفوع بالمحل الإعرابي على أنه فاعل.[34]

7- تعدد التخريج: من ذلك مثلا: تخريج الخليل رفع "المسكين" في قولهم: "مررتُ به المسكينُ" بإضمار مبتدأ؛ أي: "هو المسكينُ"،[35] في حين أن هذا لا يختلف كثيرا عن باب الاشتغال.

8- تقدم العامل على المعمول: أجمع النحاة على أن العامل يأتي قبل المعمول، من أجل ذلك اختلفوا في الحروف باعتبارها عوامل في الأسماء والأفعال؛ هل تكون سابقة قبلها أم لا؟[36] وضلوا في متاهات فلسفية في سبيل إثبات الأمر ونقيضه، مما لا يعود على النحو بطائل، وهذا الأمر – كما يقول النقاد- قد غيَّب عنهم الكثير من النظر السليم إلى الكثير من الظواهر اللغوية.[37]

9- التقدير فيما لا يلزم: من ذلك قولهم: إن الفعل المضارع يُنصب ب"أن" مضمرة بعد الواو، وبعد الفاء وواو المعية؛ يقول ابن الأنباري (ت 577هـ) في كتاب "الإنصاف":«وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب بتقدير "أن"؛ وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بيّنّا في غير موضع، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يُضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أن"؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل».[38]

10- كثرة الفرضيات التي لا تطّرد ولا تستند إلى دليل حقيقي صادق: ومما لاحظه الباحثون في هذا الباب على النحاة الأوائل قولهم مثلا:« واعلم: أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة؛ فالعلة التي بُنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها».[39]

11- التناقض بين حدود الوظائف النحوية ومفهوم العمل: لاحظ بعض الباحثين أن النحاة يعرفون "الاسم"- مثلا- بأنه: « ما جاز أن يُخبر عنه»،[40] نحو قولنا: "زيد منطلق"،

و"قام عمرو"؛ فالفعل المقدم إذن هو خبر مقدم، والجملة فيها ابتداء وإخبار، ولكن مفهوم "العمل" عندهم يناقض هذا التعريف؛ حيث لا يكون "قام" خبرا عن "عمرو" وإنما هو عامل فيه.[41]

ب- نظرية النظم:

1- مفهوم النظم لغة واصطلاحا:

أ- النظم لغة هو: التأليف وضم شيء إلى شيء آخر؛[42] يقال: "نظمت اللؤلؤ"؛ أي: "جمعته في السلك"، والتنظيم مثله. ومنه: "نظمت الشعر"، والنظام: الخيط الذي يُنظم به اللؤلؤ، وكل شيء قرنته بآخر وضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته.

ب- اصطلاحا هو: تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض؛ فالنظم في الكلام هو تأليف الكلمات في جمل وتراكيب على أساس المعاني الوظيفية التي يؤديها في التركيب، أو ما يُعرف ب"معاني النحو". يقول عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ):« اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخل بشيء منها».[43]

2- النظم وقضية الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم عند عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ):

لقد تبلورت نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني لمّا تعرّض لقضية الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم؛ حيث يرى أن سر الإعجاز في القرآن الكريم يكمن في تركيبه البديع، وهو ما يسميه "النظم"؛ أي: توخي معاني النحو وأحكامه، يقول في كتابه "دلائل الإعجاز" مبيّنا مزايا الإعجاز القرآني: « أعجزتهم مزايا ظهرتْ لهم في نظمهِ، وخصائصُ صادفوها في سِياق لفظه، وبدائعُ راعَتْهم من مبادئ آيهِ ومقاطِعها، ومجاري ألفاظِها ومواقعها، وفي مضربِ كلّ مثلٍ، ومساقِ كلّ خبرٍ، وصورةِ كلّ عِظَةٍ وتنبيهٍ، وإعلامٍ وتَذكيرٍ، وترغيبٍ وترهيبٍ، ومع كلّ حُجةٍ وبُرهانٍ، وصفةٍ وتبيان، وبَهرهُم أنَّهم تأمَّلوه سُورةً سورةً، وعَشْراً عَشراً، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة يَنْبو بها مكانُها، ولفظةً يُنكرُ شانُها، أو يُرى أنَّ غيَرها أصلحُ هناك أو أشْبَه، أو أحرى وأخْلَق، بل وجدُوا اتِّساقاً بَهرَ العُقولَ، وأعجزَ الجمهورَ، ونظاماً والتئاماً، وإتقاناً وإحكاماً، لم يَدعْ في نفسِ بليغٍ

منهم- ولو حكَّ بيافوخِه السَّماء- موضعَ طمعٍ، حتى خرسَتِ الألسنُ عن أن تدعي وتقول، وخذيت القروم فلم تملك أن تصول».

ثم يبدأ بعرضٍ تفصيليٍّ لنظريته التي يسعى من خلالها إلى الوصول إلى حقيقة الإعجاز القرآني؛ فيقول:« ما أظن بك أيها القارئ لكتابِنا، إن كنتَ وفَّيته حقَّه من النظرِ، وتدبَّرتَه حقَّ التدبرِ، إلاّ أنكَ قد علمتَ علماً أَبى أن يكون للشكِّ فيه نصيبٌ، وللوقف نحوكَ مذهبٌ، أنْ ليس "النظمُ" شيئاً إلاَّ توخِّي معاني النحو وأحكامِه، ووجوهِه وفروقه فيما بَيْنَ معاني الكلم، وأنك قد تبيَّنت أنه إذا رُفعَ معاني النَّحو وأحكامُه مما بينَ الكَلم حتى لا تُرادَ فيها في جملةٍ ولا تفصيلٍ، خرجت الكلم المنطوق ببعضِها في إثرِ بعضٍ في البيتِ من الشعرِ، والفصلِ من النَّثْر، عن أنْ يكونَ لكونِها في مواضِعِها التي وُضِعَتْ فيها مُوجبٌ ومُقتضٍ، وعنْ أن يُتصوَّر أن يقالَ في كلمة منها: إنها مرتبطةٌ بصاحبةٍ لها، ومتعلِّقة بها، وكائنةٌ بسببٍ منها، وإنْ حَسُنَ تصوُّرك لذلك، قد ثبت فيك قَدَمكَ، وملأ مِنَ الثقةِ نفسَك، وباعَدَك من أن تَحنَّ إلى الذي كنتَ عليه، وأن يَجُرَّك الإلفُ والاعتيادُ إليه، وأنك جعلتَ ما قلناه نَقْشاً في صدركَ، وأثبتَّه في سويداءِ قلبكَ، وصادقتَ بينَه وبينَ نفسِك. فإنْ كانَ الأمرُ كما ظنناه، رجونا أن يصادفَ الذي نريدُ أن نستأنفَه بعونِ الله تعالى منكَ نية حسنة تقيكَ المللَ، ورغبة صادقة تدفعُ عنكَ السأمَ، وأَرْيحيةً يخفُّ معها عليك تعبُ الفِكْر وكدُّ النظر، واللهُ تعالى وليُّ توفيقك وتوفيقنا بمنّهِ وفضلهِ. ونبدأ فنقول: فإذا ثبتَ الآن أنْ لا شَكَّ ولا مِرْيَةَ في أنْ ليسَ "النظمُ" شيئاً غيرَ توخِّي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبتَ من ذلك أنَّ طالبَ دليلِ الإعجازِ مِنْ نَظْمِ القرآنِ، إذا هو لم يطلبْهُ في معاني النحو وأحكامه، ووجوه وفروقِه، ولم يَعْلمْ أنها مَعْدِنه ومَعانُه، وموضعه ومكانُه، وأنه لا مُستنبَط له سِواها، وأنْ لا وجْهَ لطلبهِ فيما عداها، غارٌّ نفْسَه بالكاذِب من الطَمَع، ومُسْلمٌ لها إلى الخُدَع، وأنهُ إنْ أبى أن يكونَ فيها، كان قد أبى أنْ يكون القرآنُ معجزاً بنظمه، ولزمه أن يُثبت شيئاً آخر يكون معجزًا به، وأنْ يلحقَ بأصحابِ "الصَّرفة" فيدفعَ الإعجازَ من أصلِه».[44]

3- <u>نقد بعض المعاصرين لنظرية النظم:</u>

لم تسلم نظرية النظم كغيرها من النظريات العلمية من سهام النقد، وذلك أمر طبيعي؛ فكل عمل بشري يعتريه – ولا بد- النقص والعيب. فمما لاحظه بعض الباحثين

على هذه النظرية تأكيد الجرجاني على أن المتكلم يتوخى في نظمه للكلام معاني النحو؛ فامرؤ القيس مثلا في قوله:

* قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل*[45]

توخى كون "نبك" جوابا للأمر، وكون "من" معدِّية له إلى " ذكرى"، وكون "ذكرى" مضافة إلى "حبيب"، وكون "منزل" معطوفا على "حبيب"، وهكذا؛ فرأوا أن الكلام ملكة عند المتكلم؛ فهو لا يتوخى فيها قواعد اللغة وقوانينها، بل اللغة نفسها هي التي تتوخى هذه القوانين وتنتظم على أساسها؛ فالكلام البليغ أسبق في الوجود من علم النحو وأصوله ورسومه؛[46] ومما يؤيد رأيهم هذا قصةٌ أوردها الجرجاني نفسه في "الدلائل"؛ حيث يقول: « قدِمَ ذو الرمة الكوفةَ فوقفَ يُنشِدُ الناسَ بالكناسة قصيدته الحائية التي منها:

هِيَ البُرْءُ والأسقامُ والهمُّ والمُنى * وموتُ الهَوى في القَلْبِ مِنّي المبرّحُ

وكانَ الهَوى بالنأْي يُمْحَى فيمَّحي * وحُبُّكِ عِنْدي يَستجِدُّ ويَبرحُ

إذا غيَّرَ النّأيُ المحبِّينَ لمْ يَكَدْ * رسَيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبْرَحُ[47]

قال: فلما انتهى إلى هذا البيتِ ناداه ابنُ شُبْرُمَة: يا غيلانُ، أراه قد بَرِحَ! قالَ: فشنَق ناقَتَه وجعَل يتأَخَّر بها ويفكر، ثم قال:

إذا غيَّر النأيُ المحبينَ لم أَجِدْ * رسَيسَ الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قال راوي القصة وهو "غيلان بن الحكم": فلما انصرفتُ حدثتُ أبي، قال: أخطأَ ابنُ شُبْرُمة حين أنكَرَ على ذي الرُّمة ما أنكر، وأخطأ ذو الرُّمة حين غيَّر شِعْرَه لقولِ ابن شبرمة، إنما هذا كقولِ اللهِ تعالى:﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: 40]، وإنما هُوَ: لم يَرَها ولم يَكَد».[48]

وقد أيد الجرجاني (ت471هـ) رأي الحكم في تخطئته ابن شبرمة وذا الرمة. فيرى هؤلاء النقاد أن الشاعر قد أصاب لما جرى مع ملكته اللغوية من غير توخٍ لمعاني النحو، وأخطأ حين توخى هذه المعاني، وإنما يتوخى معاني النحو أهلُ الصناعة النحوية لأغراض تعليمية في الغالب.[49]

ويقف هؤلاء النقاد مليا عند تفسير الجرجاني لبيت بشار بن برد:

كأن مُثار النقع فوق رؤوسنا * وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبُه

الذي يقول فيه: « وانظُرْ؛ هلْ يُتصوَّرُ أنْ يكونَ بشَّار قد أخْطَرَ معاني هذهِ الكَلِمِ ببالِه أفرادا عاريةً من معاني النحوِ التي تراها فيه، وأن يكون قد وقع "كأنّ" في نفسه من غير

أن يكون قصد إيقاع التشبيهِ منه على شيءٍ، وأنْ يَكون فكَّرَ في "مُثار النقعِ" مِنْ غَيْر أنْ يكونَ أرادَ إضافةَ الأول إلى الثاني، وفكّر في "فوق رؤوسنا" مِن غَيْر أنْ يكونَ قد أرادَ أن يُضيفَ "فوقَ" إلى "الرؤوس"، وفي "الأسيافِ" من دونِ أنْ يكونَ أرادَ عطفَها بالواو على "مُثار"، وفي "الواو" من دونِ أن يكونَ أرادَ العطْفَ بها، وأن يكون كذلك فكَّرَ في "اللَّيل" مِنْ دونِ أن يكونَ أرادَ أنْ يَجعلَهُ خبراً لِ"كأن"، وفي "تَهاوى كَواكِبُه" من دونِ أن يكون أرادَ أن يَجْعَلَ "تهاوى" فعلاً للكواكبِ، ثم يَجْعَلَ الجملةَ صفةً لِلَّيلِ لِيَتِمَّ الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياءُ ببالِه إلاَّ مُراداً فيها هذهِ الأحكام والمعاني التي نراها فيها؟»[50].

فيرون أن هذه الصورة التي فسّر الجرجاني على ضوئها بيت بشار كان من الممكن أن تُسلَّم له لو كانت مادتها الخشب أو الورق أو الأصباغ، أما أن تكون من فكر وخيال وعاطفة فلا. وهنا يلمس القارئ في كلام الجرجاني – حسب رأيهم – الجدلَ الكلامي، والبراعة الفذة في عرض الحجة وإثبات مذهبه الكلامي حتى يُذهِل القارئ عن الحقيقة، وهذا يذكرنا بما رُوي عن الإمام مالك (ت179هـ) في قوله عن أبي حنيفة (ت 150هـ): «لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته»، ولكن هذه البراعة التي أُوتيها الجرجاني (ت471هـ) في عرض الحجة وإقناع القارئ لا تغير من حقيقة الأشياء، ولا تحول السارية إلى ذهب، وهكذا؛ فالحقيقة أن الجرجاني – حسب رأيهم- لم يستطع أن يقنع أهل زمانه، ولا القرون البعيدة التي جاءت بعده بفكرته هذه إلا من اغتر بكلامه، وأخذ بِلبُّه سحر بيانه.[51]

4- <u>تعقيب على هذا النقد</u>:

نحن وإن وافقنا هؤلاء النقاد على أن الجرجاني قد بالغ في إثبات نظريته وأجلب عليها بخيله ورَجِله، وأُوتي ملكة متميّزة في عرض الحجة وإقناع الخصم، وهو يرمي من وراء كل ذلك إلى تقرير مذهبه الكلامي؛ نلمس ذلك خصوصا في كلامه على قضية اللفظ والمعنى التي أطال النفس فيها، إلا أننا لا نوافقهم على أن المتكلم العربي لا يتوخى في كلامه معاني النحو وأحكامه. والذي دفع هؤلاء النقاد إلى تبني هذا القول – في رأينا- عاملان رئيسيان: الأول منهما: أنهم لم يفهموا المدلول الحقيقي الذي أراده الجرجاني من لفظة "التوخي"، والثاني أنهم ظنوا أن الجرجاني في دلائله لم يزل متأثرا بالصناعة

النحوية، فلم يخرج عن أصول النحاة قبله، فانعكست تلك النزعة النحوية الصناعية في تقرير نظريته.

والجواب عن هذا أن الجرجاني لم يقصد ب"توخي معاني النحو" أن العرب الأوائل كانوا ينظمون كلامهم مُلتزمين أصول علم النحو التزام الأجنبي عنها المتعلِّم لها، فهذا الأخير يتعلم ولا بد قواعد النحو وقوانينه، ويحفظ المصطلحات التي وضعها النحاة للتمييز بين الوظائف النحوية المختلفة كي ينظم كلامه نظما سليما يتوافق وقواعد اللغة العربية، بخلاف العربي السليقي الذي يتوخى في نظم كلامه معاني النحو وأحكامه توخيا لا شعوريا، جاريا في ذلك على القواعد الراسخة في اللاوعي الجمعي لهم، فلا شك أن العربي السليقي في نظمه للكلام يتوخى الوظائف النحوية المختلفة من فاعل ومفعول ومبتدأ وخبر وغيرها، ومواقعَها في الكلام وعلاماتِها الخاصة بها، مراعيا في ذلك مقام الكلام دون أن يعرفها بمصطلحاتها التي تواضع عليها النحاة؛ فكلام الجرجاني إذن ينطبق على الطائفتين: طائفة أصحاب السليقة؛ فهم يتوخون معاني النحو وأحكامه لاشعوريا، وطائفة المولدين والذين عاشوا بعد عصر الفصاحة؛ فهم في نظم الكلام يتوخون معاني النحو وأحكامَه مُلتزمين أصول علم النحو ورسومه التي رسمها النحاة فلا يحيدون عنها.

أما بخصوص أن الجرجاني لم يزل في "دلائل الإعجاز" متأثرا بالصناعة النحوية؛ فإن المتأمِّل لهذا الكتاب يكاد يجزم باختلافه تمام الاختلاف عن كتبه الأخرى التي طغت فيها نظرية العامل؛ ككتاب "العوامل المائة في النحو"، وكتاب "المقتصد في شرح الإيضاح"؛ فجوهر هذا الكتاب لا يقف عند حدود النحو والصرف، وإنما هو معرفة معاني العبارات ووضعها مواضعها، ومعرفة فائدتها إذا جاءت في هذا السياق أو ذاك، ومدى ما تستطيع أن تحققه من الدلالات.[52]

ولتوضيح هذا الكلام نضرب مثالا من القرآن الكريم؛ ففي قوله تعالى:﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾[البقرة: 16]، حين يتناول النحاة كلمة " تِجَارَتُهُمْ" فإنهم يقتصرون في الغالب على كونها تقع في الإعراب فاعلا مرفوعا بضمة ظاهرة وأنها مضافة إلى الضمير بعدها، لكن النظم الذي يقوم عليه كتاب "دلائل الإعجاز" يتناول المسألة من جهة أخرى؛ فهو سوف يتساءل عن معنى الفاعلية في كلمة " تِجَارَتُهُمْ"، فإذا كان الفاعل في عرف النحاة هو الذي يقوم بالفعل،

فكيف تقوم التجارة بالربح؟ فالتجارة معنى وليست شخصا يخسر ويربح، وإنما الذي يخسر ويربح هو صاحب التجارة، من هنا يلج الجرجاني (ت 471هـ) من دائرة النحو إلى دائرة النظم الذي هو" توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يُساق لها الكلام"، فلا يمكن أن نتصور النظم إلا من خلال علاقات متشابكة بين أجزاء الكلام دون إهمالٍ لسياق الحال، وعلى هذا يكون إعطاء "التجارة" معنى الفاعلية وتعليق الربح والخسارة بها تعبيرا عن المعنى الدلالي الذي حصل بواسطة استغلال المعاني النحوية.[53]

كما أن الإعراب يقتصر في جعل الضمير المضاف إلى التجارة واقعا في محل جر بالإضافة، أما النظم الذي يقوم عليه علم المعاني فإنه يتساءل عن الفرق بين قوله:" فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ" وبين أن يقول: " فَمَا رَبِحَتْ التِجَارَة"، فإن الإضافة باعتبارها معنى نحوي قد أُستغلت في التعبير عن معنى نفسي؛ فحمل التجارة على معنى الفاعلية جعل أثر الربح والخسارة ينعكس على صاحبها، فالتعبير بقوله: "فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ" يعكس أثر الخيبة التي تقع على نفوس المنافقين أكثر مما يعكسها التعبير الآخر: "فَمَا رَبِحَتْ التِجَارَة"،[54] فيُلاحظ هنا أن المعاني النفسية استدعت المعاني النحوية وطابقتها؛ وهذا هو سر نظرية النظم التي يقوم عليها كتاب "دلائل الإعجاز"؛ ذلك الكتاب الذي عالج في جل أبوابه مسائل علم المعاني، وهو بالفعل يمثل نقطة الانتقال في النحو العربي من مرحلة التحليل إلى مرحلة التركيب.

5- <u>مساهمة نظرية النظم فيما توصل إليه الفكر اللغوي الحديث</u>:

بعد أن ذكرنا بعض العيوب والنقائص التي لاحظها الباحثون حول نظرية النظم، نرى أنه من الإنصاف أن نذكر الإسهامات الجليلة لهذه النظرية على مستوى الدرس اللساني الحديث؛ فمن المعلوم أن نظرية "الرمزية في اللغة" للعالم اللغوي الألماني" فنت" تُعد من أعظم ما توصل إليه علم اللسان الحديث، والحقيقة أن البذور الأولى لهذه النظرية قد بذرها عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) في حقل نظرية النظم في حدود القرن الخامس الهجري، فما كان أن أنبتت هذه البذور واكتمل نموها إلا عند الغربيين في العصر الحديث؛[55] ذلك ما نلمسه في قول الجرجاني: « اعلم أن هاهنا أصْلاً أنتَ ترى الناسَ فيه في صورةِ مَنْ يَعرِفُ مِن جانبٍ ويُنْكِر مِن آخَر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لِتُعْرفَ معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض،

فيُعرف فيما بينهما من فوائد، وهذا علِمٌ شريفٌ، وأَصْلٌ عظيم. والدليلُ على ذلك، أننا إنْ زعمنا أنَّ الألفاظَ التي هي أوضاعُ اللغة إنما وُضِعتْ ليُعرَفَ بها معانيها في أَنفُسها، لأَدَّى ذلك إلى ما لا يَشُكَّ عاقِلٌ في استحالته»؛[56] فاللغة عند الجرجاني ليست مجوعة من الألفاظ، بل هي مجموعة من العلاقات؛ فالألفاظ في ارتباطها تكوّن داخل النظم اللغوي مجموعة من الصور تنقل إلينا الشعور أو الفكرة. فالناظم يستعمل ألفاظ اللغة لتحريك الصورة الذهنية الكامنة؛ فلا يمكن – مثلا- أن يثير اللفظ صورة "طفل" ما لم يكن في الذهن صورة للطفل، إذا كان اللفظ في هذا المجال رمزا ومحركا للصورة.[57]

يقول حازم القرطاجني(ت684ه): « وإذا عرفنا كيفية التصرف في المعاني التي لها وجود خارج الذهن والتي جُعلت بالفرض بمنزلة ما له وجود خارج الذهن، فيجب أن يُشار إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلا، وإنما هي أمور ذهنية محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها».[58]

ويقول عبد القاهر الجرجاني(ت471ه): « إنك تطلب المعنى، وإذا ظفرت به فاللفظ معك وإزاء ناظرك»،[59] ليربط الصلة بين اللفظ والمعنى وبين الفكر واللغة برباط وثيق؛ فهذه الصلة الوثيقة بين الفكر واللغة هي ما يؤكده علم النفس اللغوي الحديث في نظرية الترابط العضوي.

وقد توصل الباحث الألماني "فنت" في النظرية الرمزية اللغوية إلى أن اللفظ يكتسي أهمية بانضمامه إلى لفظ آخر، وبما يتولد بينهما من صلة معنوية؛ كأن يكون الثاني خبرا عن الأول أو فاعلا له أو ما يشابه كل ذلك، فاللفظ والمعنى لا يمكن فصلهما عن بعض؛ فهما وجهان لعملة واحدة. وهذا ما عبر عنه الجرجاني حينما رأى أن ارتباط الألفاظ الدقيق داخل النظم يُبرز دورَه الهام في نقل وتحريك الصور بألوانها، وأصواتها، وحركاتها، وإيصالها إلى الذهن جلية واضحة لا غموض فيها. فالجرجاني ينظر إلى النص اللغوي على أنه وحدة فنية متكاملة، ترتبط فيها المضامين والأشكال والأجزاء بأربطة وثيقة تعبر عن الوحدة والالتحام.[60]

وقد استطاع عبد القاهر الجرجاني(ت471ه) أن يفسر نظرية النظم في كتابه "دلائل الإعجاز" تفسيرا لم يُغفل فيه المعاني الثانوية أو الإضافية، وما يُعرف ب"معنى المعنى"؛ وهي معان تُلتمس في ترتيب الكلام حسب مضامينه في النفس، وحسب دلالاته. وهذه

المعاني ترجع إلى الإسناد بأحوال طرفيه، ومتعلقات الفعل، وأحوال الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، وغيرها من أبواب علم المعاني.

لقد جر البحث عن سر الجمال في التركيب القرآني خصوصا، والتركيب اللغوي العربي عموما عبد القاهر الجرجاني إلى أن يدرس الجملة العربية دراسة تفصيلية جامعا في تلك الدراسة بين قواعد النحو وآراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب والفصول، ليس هذا فحسب، بل إن نظرية النظم تُعد أجرأ خطوة للانتقال بالنحو العربي من حقل التحليل إلى حقل التركيب، أو من حقل الجملة إلى حقل النص؛ فها هو الجرجاني يضع البذور الأولى مرة أخرى لعلم جديد لم يُكتب له الظهور إلا في العصر الحديث عند الغربيين، ألا وهو "نحو النص" أو "لسانيات النص"؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين توصلت مجموعة من الباحثين الغربيين إلى عدة نتائج تُعد بالفعل استثمارا للأفكار التي طرحها الجرجاني من خلال نظرية النظم، فهاهو "درسلر" "Dressler" مثلا يشير في صدد حديثه عن بدايات تكون علم لسانيات النص إلى العمل المبكر ل "فايل" "H.Weil" 1887م، حيث علق تتابع اللفظ على تتابع الأفكار وفصل هذا التتابع عن النحو؛ وهذه الفكرة هي حجر الزاوية في فكر الجرجاني، إلا أن الفرق بينهما يتجلى في أن فايل "Weil" يفصل تتابع الأفكار عن النحو، والجرجاني يربط بينهما.[61]

ثم تعددت المحاولات بعد ذلك لتُتوج أخيرا بالظهور الفعلي لهذا الوافد الجديد على الساحة اللسانية العالمية من خلال كتاب "التماسك في الإنجليزية" "Cohesion in english" لمؤلفيه "هاليداي" "Halliday" و"رقية حسن" عام 1976، وكتاب "مدخل إلى لسانيات النص" "Introduction to text linguistic" لكل من "درسلر" "Dressler"، و"دي بوجراند" "Debeaugrande" عام 1981.[62]

خاتمة: خلاصة ما توصلتُ إليه من نتائج في هذا البحث ما يلي:

1- كان همّ النحاة الأوائل أن ينشؤا نظاما نحويا له من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن، فاعتمدوا منهجا يقوم على استنباط الأحكام والقواعد من النماذج اللغوية الأكثر استعمالا وتواترا، وترك النادر وقليل الاستعمال؛ إذ لا يُعوَّل عليها في وضع الأحكام والقواعد.

2- كانت ظاهرة الإعراب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعنى أكبر مسوّغ لانشغال النحاة الأوائل بقرينة العلامة الإعرابية على حساب غيرها من القرائن النحوية الأخرى، ومن ثم فلا غرابة أن يُشيَّد النحو العربي في بداياته الأولى على فكرة العامل.

3- جسدت نظرية العامل بصدق الفكر العلمي الراقي الذي تميز به علماء العربية، ولا أدل على ذلك من أنهم تمكنوا بفضلها من صيانة اللسان العربي عن الخطأ واللحن.

4- يُلاحظ أن أهم الانتقادات التي وُجهت لنظرية العامل: ذلك اللجوء المفرِط من طرف النحاة إلى التأويل والتقدير، وليّ أعناق النصوص الفصيحة لتتلاءم وقواعدَهم، وقد كثرت هذه الظاهرة في العصور المتأخرة لمّا شاع التقليد والجمود في أوساط النحويين.

5- كانت قضية الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم هي الباعث الأول للجرجاني (ت471هـ) في طرحه لنظرية النظم؛ حيث يرى أن سر الإعجاز في القرآن الكريم يكمن في تركيبه البديع، وهو ما يسميه "النظم"؛ أي: توخي معاني النحو وأحكامه.

6- ينظر الجرجاني إلى النص اللغوي على أنه وحدة فنية متكاملة، ترتبط فيها المضامين والأشكال والأجزاء بأربطة وثيقة تعبر عن الوحدة والالتحام، وهذا ما توصل إليه اللغوي الألماني "فنت" في العصر الحديث من خلال نظرية "الرمزية في اللغة".

7- توصلت نظرية النظم الجرجانية إلى حقيقة غاية في الأهمية مفادها: أن الكلام المفيد ما هو إلا حصيلة لتضام اللفظ مع غيره من الألفاظ المناسبة له دلاليا، وذلك في إطار العلاقات النحوية الجامعة بينها، وهي بهذا تتقاطع مع ما توصل إليه اللسانيون الغربيون في العصر الحديث؛ بدءا من دي سوسير "De Saussure" وانتهاء بعلماء لسانيات النص أمثال: "درسلر" "Dressler"،و"هاليداي" "Halliday" و"رقية حسن"، و"دي بوجراند" "Debeaugrande".

8- إن أهم نقد وُجه لنظرية النظم مفاده؛ أن المتكلم السليقي لا يتوخى في كلامه قواعد اللغة وقوانينها كما تقول النظرية، بل اللغة نفسها هي التي تتوخى هذه القوانين وتنتظم على أساسها؛ فالكلام البليغ أسبق في الوجود من علم النحو وأصوله ورسومه.

9- وقد عُقب على هذا النقد بأن المعاني النفسية تستدعي المعاني النحوية وتطابقها، وهذا هو سر نظرية النظم التي يقوم عليها كتاب "دلائل الإعجاز".

الهوامش والإحالات:

[1]– أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، مجلة ثقافات، 1424هـ– 2004، ص: 32.

[2] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان، ط: 1، 1418هـ – 1998م : 1/ 48.

[3] – ينظر: تمام حسان، الأصول، عالم الكتب: القاهرة، 1420هـ– 2000، ص: 33.

[4] – أنور راكان شلال، العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، مجلة جامعة تكريت، العدد: 1، 1435هـ– 2015م، ص: 43.

[5] – النابغة الذبياني زياد بن معاوية، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط: 2، 1405هـ– 1985م، ص: 33.

[6] – سعدون طه سرحان العجيلي، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، رسالة دكتوراه في النحو العربي، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427هـ– 2007، ص: 54، 55.

[7] – أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس، الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية، تح: حسين الهمداني، دار الكتب العربية، القاهرة، ط: 2، 1957م، ص: 77، نقلا عن ابن سلام الجمحي.

[8] – أحمد بن فارس أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية: بيروت، ط: 1، 1418هـ– 1998م، ص: 43.

[9] – المصدر نفسه: 143.

[10] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: 4، (د، ت): 2/ 28.

[11] – أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط: 1، 1411هـ– 1991م: 2/ 477.

[12] – أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار: عمان– الأردن، ط: 3، 1405هـ– 1985م، ص: 20.

[13] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص: 1/ 36.

[14] – ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر: بيروت، (د، ط– د، ت): 1/ 64.

[15] – ينظر: عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 18، العدد: 3، 4، 1422هـ– 2002م، ص: 44.

[16] – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق: الدار البيضاء– المغرب، 1421هـ– 2011م، ص: 138.

[17] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 139، 140.

[18] – ينظر: محمد حبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، دار الفكر: دمشق، ط: 1، 1419هـ– 1999م، ص: 244.

[19] – امرؤ القيس بن حجر الكندي، الديوان، تح: أنور أبو سويلم، علي الهروط، دار عمار: عمان– الأردن، 1411هـ– 1991م، ص: 87.

[20] – ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص: 142، 143. عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، ص: 45.

[21] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر: الجزائر، ط: 1، 1427هـ– 2007م: 1/ 311، 312.

[22] – أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية: صيدا– بيروت، 1424هـ– 2003م: 1/ 41– 42.

[23] – رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط: 2، 1416هـ– 1996م: 1/ 64.

[24] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص: 1/ 110، 111.

[25] – ينظر: عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، ص: 48.

[26] – الشريف الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية: بيروت، 1403هـ– 1983م، (د، ط)، ص: 145، وينظر: عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي، مخطوط رسالة ماجستير في اللسانيات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 1421هـ– 1422هـ، 2011م – 2012م، ص: 69.

[27] – أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 38– 43، المسألة: 6.

[28] – ابن السيد البطليوسي عبد الله بن محمد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة: بيروت، (د، ط– د، ت)، ص: 147، 148.

[29] – ينظر: سيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط: 3، 1408هـ– 1988م: 1/ 70.

[30] – أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط: 3، 1417هـ– 1996م: 1/ 86.

[31] – لم أعثر على البيت في ديوان الفرزدق، وينظر: سيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر، كتاب سيبويه: 2/ 136.

[32] – ينظر: المصدر نفسه: 2/ 136.

[33] – المصدر نفسه: 3/ 282.

[34] – ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات: بيروت، ط: 1، 1423هـ– 2003م، ص: 254.

[35] – ينظر: سيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر، كتاب سيبويه: 2/ 75. وينظر في هذا الموضوع: أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تح: حسين المبارك، دار الرشيد: بغداد، 1400هـ– 1980م، ص: 171.

[36] – ينظر: أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس: بيروت، ط: 3، 1399هـ– 1979م، ص: 83، 84.

[37] – ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص: 255.

[38] – ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 452.

[39] – أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو: 1/ 50.

[40] – ينظر: المصدر نفسه: 1/ 37.

[41] – ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص: 252، 253.

[42] – ينظر: مجد الدين أبو طاهر الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة: بيروت– لبنان، ط: 8، 1426هـ– 2005م، ص: 1162.

[43] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط: 3، 1413هـ – 1992م ، ص: 56.

[44] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 525، 526.

[45] – امرؤ القيس بن حجر الكندي، الديوان، تح: أنور أبو سويلم، علي الهروط، دار عمار: عمان– الأردن، 1411هـ– 1991م، ص: 87.

[46] – ينظر: محمد حسن مصطفى، فكرة النظم بين الحقيقة والوهم، مقال منشور بمجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، المجلد: 6، العدد: 1، 1427هـ– 2007 م، ص: 249، 250.

[47] – ذو الرمة غيلان بن عقبة العدوي، الديوان، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة: بيروت– لبنان، 1427هـ– 2006، ص: 44.

[48] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 274، 275.

[49] – محمد حسن مصطفى، فكرة النظم بين الحقيقة والوهم، ص: 250.

[50] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 411، 412.

[51] – محمد حسن مصطفى، فكرة النظم بين الحقيقة والوهم، ص: 252.

[52] – محمد زكي العشماوي، قضايا النقد الأدبي، دار الكتاب العربي: بيروت، (د، ط– د، ت)، ص: 313.

[53] – ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 427، وينظر: أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب: القاهرة، (د، ط– د، ت)، ص: 105.

[54] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 105.

[55] – ينظر: محمد مندور، الميزان الجديد، القاهرة، ط: 2، 1965، ص: 142 وما بعدها.

[56] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 539.

[57] – ينظر: وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط: 1، 1402– 1982، ص: 56.

[58] – حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406– 1986، ص: 15، 16.

[59] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 62.

[60] – ينظر: وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص: 171.

[61] – ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار: القاهرة، ط: 2، 1424هـ– 2004م، ص: 18. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، جامعة منوبة، تونس، ط: 1، 1424هـ– 2004م، ص: 76.

[62] – ينظر: مصطفاوي جلال، تماسك النص وانسجامه (مقاربة في ضوء لسانيات النص)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص اللسانيات التطبيقية، جامعة تلمسان، 1433هـ– 2013م، ص: 234، 235.

ات: بيروت، ط: 1، 1423هـ– 2003م.